أثرُ الشاهدِ القرآنيّ
في استنباطِ قوانينِ العربيةِ

الأستاذ الدكتور
سعدون أحمد علي
جامعة بابل ـ كلية التربية

أثرُ الشاهدِ القرآنيّ في استنباطِ قوانينِ العربيةِ

الأستاذ الدكتور
سعدون أحمد علي
جامعة بابل ـ كلية التربية

تمهيد:

أ. منزلة القرآن بين شواهد العربية:

مما لا شك فيه أن النحويين العرب القدماء عندما أقدموا على بناء قواعد العربية واستنباط قوانينها، جعلوا القرآن الكريم أصلا رئيسًا في ما استندوا إليه من الشواهد، فضلا على كلام العرب الفصحاء - شعرهم ونثرهم - في القبائل الخمس حتى منتصف القرن الثاني الهجري. وكانت نظرتهم إلى الشواهد تفتقر إلى الدقة العلمية في كثير من جوانبها؛ إذ لا يمكن أن يستوي نظم الخالق والمخلوق، فنظم الخالق معجز في لفظه ومعناه، وله المرتبة الأسمى، ولا يمكن أن يتساوق معه كلام المخلوقين. ومن هنا فإن جعلهم كل ما وقفوا عليه من كلام العرب على أنه يمثل اللغة الفصحى فيه نظر. فالمعروف في اللغات تعدد مستوياتها بين مستوى عام يلتقي عليه أبناء اللغة جميعهم، ومستوى خاص لا يتأتى إلا لنفر محدود من النوابغ المتكلمين بها ممن حظوا بملكة عظيمة وموهبة فريدة كالأدباء والشعراء والخطباء.

كان لزاما على النحويين الأوائل تقبُّل كل ما ورد في القرآن الكريم من أساليب واستعمالات، وأن يضعوا لها القواعد والقوانين التي تنتظمها، لا أن يطَّرِحوا كل ما عارض كلام العرب من تلك الأساليب أو الاستعمالات فيعدونه لحنا أو يحاولون ليّه بالتأويل ليتسق وقواعدهم؛ لأنَّ الأولى بهم جعل القرآن الكريم معيارا للصحة في استنباط القواعد النحوية كونه أصحّ مصدر

في الوجود من مصادر السماع[١]، وفي ذلك يقول الدكتور المخزومي رحمه الله: ((وهو أصدق مرجع وأصح مصدر يرجع إليه النحاة في تقنين القوانين واستخراج الأصول))[٢]. إن إيماننا المطلق بالقرآن الكريم يقتضينا تصحيح النحو على أساسه وليس العكس، فمقياس الترجيح هو السماع الصحيح، ومصداق صحته ووثاقته وصدقه قول مبدعه جلّ وعلا: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[٣].

ب. أثر الزمان والمكان في تقعيد اللغة العربية واستنباط قوانينها.

نظر علماء العربية إلى اللغة على أنها شيء واحد لم تختلف عليها أدوار، ولم تمر بمراحل، ولم تتباين أماكن إقامة أهلها، فترتب على ذلك اختلاف نطوقهم وتفاوت مستويات أدائهم، فجعلوا الجزيرة العربية أرضا واحدة، ودوّنوا كل ما تحصّلوا عليه من لغة أهلها واتخذوه مادة دراسية لهم بغض النظر عن البيئة التي يمثلها، وما ظهر فيها من خصائص تبتعد بها عن المستوى اللغوي العام المشترك. ولعل ما صرّح به ابن جني (ت٣٩٢هـ) في خصائصه خير دليل على ذلك، إذ قال في ((باب اختلاف اللغات وكلها حُجَّة)): ((الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإنْ كان غير ما جاء به خيرًا منه))[٤]. ونتج عن ذلك أن اتسمت نظرتهم إلى اللغة بخلط مستويات الأداء، وقد تمثل هذا الخلط في المظاهر الآتية:

المظهر الأول: لم يتخذوا اللغة العربية المشتركة وحدها مصدرا للتقعيد، بل زادوا عليها لغات البيئات ذوات الخصوصيات المختلفة.

المظهر الثاني: لم يولوا البعد الزماني أهمية، فنظروا إلى اللغة على أنها حصيلة زمن واحد، ولم تمرّ بمراحل أو تقطع عهودا، فأصابها التغيُّر والتبدُّل، وبقيت من عهودها القديمة في الاستعمالات الحية آثار تطل على استحياء بين

حين وآخر على لسان هذا الشاعر أو ذاك، إما للاستطراف، وإما للضرورة، وإما للإدلال بالعلم.

المظهر الثالث: تباين مستوى الأداء لشواهدهم النحوية، فبعض شواهدهم قمة في الأداء من حيث البيان والبلاغة والفصاحة كما هي الحال في الشواهد القرآنية التي لا يرقى إليها أداء البشر، ومن شواهدهم ما يمثل كلاما إلى العامية أقرب وإلى لغة الخطاب اليومي أدنى، مما جعل التفاوت في الشاهد النحوي واضحا، ولعل من أبرز ما يجليه التباين اللهجي بين الحجازيين والتميميين وأثره في إعمال (ما) النافية عمل (ليس) وإهمالها. ومنه كذلك استعمال (متى) حرف جرٍّ أخذا بلهجة الهذليين، ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي[٥]:

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثمَّ ترفَّعتْ مَتى لُججٍ خضرٍ لهنَّ نئيجُ

ومنه استعمال (لعل) حرف جرٍّ كذلك أخذا بلهجة بني عُقيل، ومنه قول كعب بن سعد الغنوي[٦]:

فقلْتُ ادعُ أخرَى وارفَعِ الصوتَ جهرةً لعلَّ أبي المغوارِ منكَ قريبُ

هذه السمات طبعت الشاهد النحوي العربي بمظهر الخلط والتباين وصارت مشكلة سلك علماء العربية في تخطيها سبيلين[٧]:

أحدهما: مذهب التأويل والتقدير ومعهما القول بالزيادة، اعتمد عليه النحويون البصريون الذين وجدوا فيه ملاذا آمنا من تعارض مستويات الأداء وتضاربها لاسيما في الشواهد.

والآخر: مذهب التفريع والتوسيع والقول بكثرة الوجوه، اعتمد عليه النحويون الكوفيون فضلا على اعتمادهم على التأويل والتقدير أحيانا لإعادة

التجانس المطرد إلى شواهدهم، فعمدوا إلى توسيع القاعدة العامة الواحدة والتفريع عليها أو تشعيبها والقول بتعدد الوجوه.

تكمن مشكلة الشاهد في العربية في أنه لا ينتسب إلى مرحلة زمنية معينة، ولا إلى بيئة مكانية معينة، أو مستوى أدائي معين؛ مما ولد اضطرابا في المادة المدروسة وغيابا في تجانسها، ترتب عليه اضطراب القواعد التي تحكمها وتضارب المقاييس المستنبطة منها. مما دفع النحويين إلى ولوج التأويل والتقدير حفاظا على شمولية القاعدة واطرادها، أو تشعيبها إلى فروع؛ لكي يظهروا الكلام الخارج عن القاعدة العامة التي تمثل اللغة الأدبية المشتركة بمظهر المنسجم مع هذه القواعد.

المبحث الأول

أثر القرآن في استحداث القاعدة النحوية

ثمة مجموعة كبيرة من القواعد النحوية كان لنصوص القرآن الكريم الأثر الرئيس في نشوئها واستقرارها في كتب النحو العربي ومصنفاته، وهذا لا يعني أننا نعدم تماما نظائرها في موروثنا اللغوي العربي، فقد التمس علماؤنا الأوائل في كلام العرب من نظائرها ما يعززها، فظفروا بأمثلة تعضد بعضها، وهذا يعني أن هناك قدراً من القواعد النحوية قد استند النحويون في تثبيتها إلى الاستعمال القرآني. وثمة قواعد استند النحويون في تقعيدها إلى الاستعمال القرآني وحده، ولم يقفوا على أمثلة تعضدها، ولولا هذا الاستعمال لما وقف النحويون عندها. وفي ما يأتي أمثلة تطبيقية على تلك القواعد[٨]:

١- مجيء الفعل (ظنّ) بمعنى الشك إذا وليته (أنْ) المخففة وبمعنى اليقين إذا وليته (أنَّ) المشددة.

يستعمل الفعل(ظنَّ) في الكلام العربي بمعنيين متضادين هما اليقين

والشك. وأصلها للاعتقاد الراجح؛ لأن الظنّ فيه طرف من اليقين، لولاه كان جهلاً[٩]. وبعد أن أنعم النحويون النظر في استعمال (ظنَّ) في القرآن الكريم وجدوا أنه حيث وجد الفعل ظنّ متصلا بـ(أنّ) المشددة، محمودا مثابا عليه، فهو اليقين، وحيث وجد متصلا بـ(أنْ) المخففة، مذموما متوعَّدا بالعقاب عليه، فهو الشك[١٠]. واستدلوا على ذلك بشواهد من القرآن الكريم تنتظم المعنيين المذكورين آنفا، منها ما يدل على معنى اليقين كقوله تعالى ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ﴾[١١]، وقوله تعالى ﴿وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ﴾[١٢]. ومنها ما يدلّ على معنى الشك كقوله تعالى ﴿إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾[١٣]، وقوله تعالى ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَنْ لَنْ يَنقَلِبَ الرَّسُولُ﴾[١٤]. وقد عدَّ الزركشي هذا الاستعمال من نسق النحو القرآني الخاص، فقال معلِّقا: ((فتمسَّك بهذا الضابط، فإنَّه من أسرار القرآن))[١٥].

مما تقدم يتضح لنا أن هذه القاعدة ما كانت لتستوي على سوقها لولا أنَّ أسلوب القرآن الكريم قد انتظم ذلك الاستعمال، فاستند إليه النحويون واستحدثوا القاعدة مجاراة له، فأثر القرآن بيِّنٌ في استحداثها، وهو ما دعا الزركشي إلى عدِّ هذا الاستعمال سرًّا من أسرار لغة القرآن الكريم المعجزة.

٢ـ قاعدة إعمال (ما) النافية عمل (ليس) مجاراة للغة الحجازية:

رأى الحجازيون أن (ما) بمعنى (ليس) تنفي ما في الحال والمستقبل، فأجروها مجراها في العمل في رفع الاسم ونصب الخبر، وعدَّ الزجاج وتابعه الزمخشري اللغة الحجازية أنها اللغة القدمى الجيدة، وهي أقوى اللغات[١٦]. وقد قامت هذه القاعدة على آيتين اثنتين في القرآن الكريم هما قوله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[١٧]، وقوله تعالى ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[١٨]. ولم يكن في الموروث العربي الشعري والنثري من دليل على هذا الاستعمال سوى بيت يتيم رواه ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك مجهول القائل هو[١٩]:

وإنّـــا النَّـــذيرُ بِحَـــرَّةٍ مُسْـــوَّدَةٍ تصـــلُ الجيـــوشُ إلـــيكمُ أقوادَهـــا

أبناؤهـــــا مُتكنِّفـــــون أبـــــاهُمُ حَنِقُـــو الصُّـــدورِ ومـــا هُـــمُ أولادَهـــا

إذ تكلم الشاعر على وفق لغة الحجازيين فنصب قوله: (أولادَها) خبرا ل(ما) الحجازية العاملة عمل (ليس)، وبناء قاعدة على ما صحَّ أجدر من بنائها بالاستناد إلى قول لا يعرف قائله، ومن هنا كان للقرآن الأثر الأكبر في استحداث القاعدة المذكورة آنفا. ويرى الدكتور مهدي المخزومي أن (ما) الحجازية أحدث عهدا من (ما) التميمية من حيث التطور التاريخي؛ إذ أحسَّ الحجازيون بأن الإسناد الذي انعقد عليه رفع الخبر قد انتقض ب(ما) فنصبوا خبرها، لأنه لم يعد وصفا للمبتدأ في المعنى وهو ما وسمه الكوفيون بالنصب على الخلاف[٢٠].

٣ـ قاعدة حذف المتضايفين والاستغناء بالثالث عنهما:

ثمة أمثلة كثيرة في كتاب الله عز و جل استند إليها النحويون في تقرير هذه القاعدة، من ذلك قوله تعالى ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾[٢١]، قال الفراء: ((المعنى - والله أعلم -: كدورانِ عينِ الذي يُغشى عليه من الموت، فأضمر الدوران والعين جميعا))[٢٢]، يتضح مما تقدم أن حذف المتضايفين قد حصل للعلم به لدليل استُغْني به عنهما هو المضاف الثالث أي: تدور أعيُنُهم دورانا كدورانِ عينِ الذي يُغشى عليه من الموت[٢٣]. ومما حذف فيه المتضايفان أيضا، قوله تعالى ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾[٢٤]، يرى الزركشي أن في الآية الكريمة حذفا، والتقدير: وتجعلون (بدلَ شكرِ) رزقكم. بتقدير متضايفين محذوفين مستغنى عنهما بالثالث[٢٥]. وقد أورد الزركشي فضلا على هاتين الآيتين آيات أخر للتدليل على حذف المتلازمين (المضاف والمضاف إليه)[٢٦]، وهو ما يؤكد فرادة الاستعمال القرآني وخصوصيته التي استدعت

استحداث تلك القاعدة النحوية.

المبحث الثاني

أثر القرآن الكريم في تقرير القاعدة النحوية وتثبيتها

ثمة مجموعة من القواعد النحوية استنبطها النحويون بإنعام النظر في كلام العرب (شعرهم ونثرهم)، غير أنهم التمسوا في آيات القرآن الكريم سندا لها يعطيها قوة واطراداً، فالقرآن هو المنجد السريع والمسند القوي لكل نحويّ، وسأجتزئ ببعض الآيات التي سيقت تأييدا وتثبيتا لقاعدة استُنْبِطت من غير القرآن أولاً[٢٧]:

١ـ قاعدة مجيء كان وأخواتها تامة:

أجمع النحويون - قدماء ومحدثون - على مجيء كان وأخواتها ناقصة تارة وتامة تارة أخرى، وقد أيّدوا تمامها بشواهد شعرية كثيرة قيلت في عصر الاحتجاج، منها قول امرئ القيس[٢٨]:

وبـــات وباتـــت لـــه ليلـــة كليلـــة ذي العـــاثر الأرمـــد

ومنها قول الربيع بن وهب الفزاري[٢٩]:

إذا كـــان الشـــتاء فـــأدفئوني فـــإن الشـــيخ يهرمـــه الشـــتاء

ومنها قول عبد الواسع بن أسامة أيضاً[٣٠]:

ومـــن فعـــلاتي أنـــني حســـن القـــرى إذا الليلـــة الشـــهباء أضـــحى جليـــدُها

وقد كان للقرآن الكريم أثر عظيم في تقرير هذه القاعدة وتثبيتها بآيات كثيرة استدل بها النحويون على التمام، منها قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾[٣١]، وقوله تعالى ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾[٣٢]، في قراءة من قرأ برفع

(حسنةٌ)، وقوله تعالى ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[٣٣]، وقوله تعالى ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[٣٤]، وقوله تعالى ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾[٣٥]، وقوله تعالى ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتْ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾[٣٦]. وقد استدلَّ أبو البركات الأنباري على مجيء كان تامة دالة على الزمان والحدث كغيرها من الأفعال الحقيقية بآية مريم المذكورة آنفا وقال معلِّقا: ((ولا يجوز أن تكون (كان) ههنا الناقصة، لأنها لا اختصاص لعيسى في ذلك، لأن كلا قد كان في المهد صبيا، ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصِّبا، وإنما العجب في تكليم من هو في المهد في حال الصِّبا، فدلَّ على أنها ههنا بمعنى: وجد وحدث))[٣٧].

٢ـ قاعدة جواز حذف الواو والفاء مع معطوفيهما إذا عُلِما:

استنبط النحويون هذه القاعدة من استقراء ما توافر لديهم من كلام العرب حذف منه الواو والفاء مع ما عطف بهما لدليل يدل على المحذوف، من ذلك قول امرئ القيس[٣٨]:

كأنَّ الحصَى مِن خلفِها وأمامِها ... إذا نجلَتْهُ رِجْلُها خَذْفُ أعْسَرَا

والتقدير: إذا نجلته رجلها ويدها. ومثله قول النابغة[٣٩]:

فما كانَ بينَ الخيرِ لو جاءَ سالمًا ... أبو حَجَرٍ، إلا ليالٍ قلائلُ

والتقدير: بين الخير وبيني.

وكان للقرآن الكريم أثر جليٌّ في تثبيت هذه القاعدة وتقريرها بآيات متعددة، منها قوله تعالى ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[٤٠]، والتقدير: فأفطر فعدة من أيام. ومنه أيضا قوله تعالى ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾[٤١]، والتقدير: فضرب فانفجرت. ومنه كذلك قوله تعالى ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ﴾[٤٢]، والتقدير: تقيكم الحرَّ والبرْدَ.

٣ـ قاعدة (أم) المنقطعة وكونها بمعنى (بل والهمزة معا):

تجيء (أم) في اللغة العربية متصلة ومنقطعة، وقد فرّق النحويون بينهما بفروق متعددة أهمها أن المتصلة - وهي المعادلة لهمزة الاستفهام - بمعنى (أي) نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ والتقدير: أيهما عندك؟. والمنقطعة بمعنى (بل والهمزة) معا، كقولهم: إنها لإبل أم شاء، والتقدير: بل أهي شاء، كأنه رأى أشخاصا فغلب على ظنه أنها إبل، فأخبر بحسب ما غلب على ظنه، ثمَّ أدركه الشك، فرجع إلى السؤال والاستثبات، فكأنه قال: بل أهي شاء؟[٤٣]. ويرى النحويون البصريون أن الهمزة ملازمة لـ(بل) ولا تنفك عنها، بمعنى أن (أم) إذا كانت للإضراب فلا تكون إلا بمعنى (بل والهمزة)، وفي ذلك يقول ابن هشام ((ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أنها أبدا بمعنى بل والهمزة جميعا))[٤٤]. وقد كان للقرآن الكريم أثره في تثبيت هذه القاعدة وتقريرها، وفي هذا الشأن يقول أبو البركات الأنباري: ((ولا يجوز أن تقدَّر بل وحدها، والذي يدل على ذلك قوله تعالى) ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾[٤٥]، ولو كان بمعنى بل وحدها لكان التقدير: بل له البنات ولكم البنون، وهذا كفر محض، فدلَّ على أنها بمنزلة بل والهمزة))[٤٦]. ويؤيد ابن يعيش ما ذُكِرَ ويعضده بآية أخرى، هي قوله تعالى ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾[٤٧]، فيقول عنها وعن سابقتها: ((والدليل على أن أم ليست بمنزلة بل مجردة عن الاستفهام قوله تعالى: ﴿أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾، وقوله كذلك: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾، إذ يصير ذلك متحققا وتعالى الله عن ذلك))[٤٨]. يتضح مما تقدم أن للآيتين الكريمتين وأمثالهما دوراً في تأييد هذه القاعدة البصرية وتقريرها، بل يمكن الاستدلال بها على استنباط القواعد النحوية من آيات القرآن الكريم. وفي المقابل لانعدم في آيات القرآن الكريم شواهد تؤيد رأي الكوفيين الذين جوزوا أن تكون (أم) للإضراب وحده، نحو قوله تعالى ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي

الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾[٤٩]؛ إذ المعنى ليس على الاستفهام، ويلزم البصريين دعوى التوكيد، وهذا ما استدلَّ به ابن هشام على أن الكوفيين قد خالفوا البصريين في أن (أم) قد لا تقتضي الاستفهام البتة، فقال: ((والذي يظهر لي قولهم))[٥٠]، ويمضي في إثبات مذهب الكوفيين فيستدلّ عليه بنحو قوله تعالى ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٥١]، و بنحو قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾[٥٢]، فيظهر تأييده للكوفيين من دون تحفظ[٥٣].

المبحث الثالث

أثر القرآن الكريم في تعديل القاعدة النحوية

ثمة مجموعة من القواعد النحوية عدّلها النحويون بإنعام النظر في كلام الله عزَّ وجلّ (القرآن الكريم وقراءاته) إذ وجدوا فيه ما يخرق قواعدهم ويسمها بالنقص والقصور، ويدفعهم إلى إصلاحها بالرجوع إلى الصواب المهجور، ولتبيين ذلك سأجتزئ بمجموعة من القواعد النحوية التي شملها التعديل استنادا إلى ما جاء في القرآن الكريم وقراءاته:

١ـ جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض:

منع جمهور النحويين عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة حرف الخفض، ورفضوا ما خالف هذه القاعدة النحوية المألوفة لديهم وعدّوه شاذّا بغض النظر عن وثاقته وصحته، مع أنه وارد في أفصح كلام وهو قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[٥٤]، بجرّ الأرحام عطفا على الضمير المخفوض في (به) من غير إعادة الخافض، وهي قراءة سبعية محكمة لقارئ الكوفة حمزة بن حبيب الزيات فضلا على كونها قراءة كبار الصحابة مثل عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبيّ بن كعب والنخعي وقتادة

والأعشى رضوان الله عليهم[٥٥]. وقد عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض في آيات أخر في غير موضع من القرآن الكريم[٥٦]، على أن النحويين المانعين قد تأولوا هذه الآيات وأخضعوها لقاعدتهم بغية اطرادها، إلا أن تأويلاتهم لم تكن مأمونة على الدوام، لأنها تخرج كلام الله جلّ و علا عن الفصاحة وتغيره عن وجهته. واستنادا إلى تلك الآيات البينات عدّل ابن مالك هذه القاعدة فقال[٥٧]:

وعودُ خافضٍ لدى عطفٍ على ضميرِ خفضٍ لازمًا قد جُعِلا

وليس عندي لازمًا إذ قد أتى في النظمِ والنثرِ الصحيحِ مُثبَتا

يتضح مما تقدَّم أن للقرآن الكريم وقراءاته الأثر الواضح في تعديل قاعدة النحويين وتوسيعها لتجيز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة حرف الخفض، فضلا على شرط إعادة الخافض وهو الأكثر[٥٨].

٢ـ جواز وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب:

منع جمهور النحويين وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب بدعوى تضمنه المحال أو الكذب، وعمدوا إلى تأول ما خالف قاعدتهم المذكورة آنفا بحمله على شبه النفي، قال ابن الناظم ((ولا يتأتى التفريغ إلا مع نفي، أو شبهه))[٥٩]. غير أن ابن الحاجب اشترط أن يكون ما بعد إلا فضلة، وأن تحصل فائدة، لإجازة وقوع الاستثناء بعد الإيجاب، نحو قولك: قرأت إلا يوم كذا، فإن كان عمدة، أو لم تحصل فائدة لم يجز[٦٠]. وقد أحصى الشيخ عضيمة الآيات التي ورد فيها الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب فوجدها ثماني عشرة آية، منها قوله تعالى ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾[٦١]، وقوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾[٦٢]، وقوله تعالى ﴿لَتَأْتُنَنِي بِهِ إِلاَّ أَنْ يُحَاطَ

بِكُمْ﴾[٦٣]، ومما يلفت النظر أن الآيات الثلاث المذكورة آنفا قد وقع فيها الاستثناء مفرغا بعد إيجاب مؤكَّدٍ مما يبعد تأويله بالنفي، وهذا ما دفع الشيخ عضيمة والدكتور أحمد مكي الأنصاري إلى تعديل القاعدة والقول بجواز وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب على نطاق أقل من وقوعه بعد النفي[٦٤].

٣ـ جواز إعمال اسم الفاعل النكرة النصب في ما بعده إذا كان بمعنى المضيّ:

يعمل اسم الفاعل عمل فعله إذا دل على الحال والاستقبال، وقد منع النحويون إلا الكسائي عمله إذا دلّ على الماضي، وفي ذلك يقول ابن مالك[٦٥]:

كفعله اسم فاعل في العمل ... إن كان عن مضيِّهِ بمعزل

وتعليل حصر العمل في الحال والاستقبال من دون المضي كونه محمولا على الفعل المضارع، وعلى هذا فأن النحويين لم يقروا الكسائي الذي استحدث قاعدة عمل اسم الفاعل مع دلالته على المضيّ في قوله تعالى ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[٦٦]، وقد رفض النحويون أن يكون اسم الفاعل في الآية المتقدمة دالا على المضي؛ لأنه لم يشبه لفظه لفظ الفعل الذي هو بمعناه، ورأوا أنَّه دالٌّ على الحال بمعنى يبسط ذراعيه، فهو حكاية حال ماضية ، وذهب ابن يعيش إلى تأييد الكسائي في ما ذهب إليه[٦٧]، وأيَّده بدليل آخر من القرآن هو قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾[٦٨]. لذا اقترح الدكتور الأنصاري تعديلا على القاعدة استنادا إلى ما تقدم، فقال: ((اسم الفاعل النكرة يعمل النصب في ما بعده كثيرا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وقليلا إذا كان بمعنى الماضي))[٦٩].

الخاتمة:

انماز الشاهد القرآنيّ من مستويات الأداء الأخرى - الشعرية والنثرية - بحجيته ووثاقته، وخلوصه من الضرورات التي تقتضيها القافية أو يفرضها الوزن. فضلا على صحة رواية النص القرآني ووثاقته كونه من عند الله جلّ وعلا، وأنّه خالٍ من التحريف والتصحيف اللذين لم يخل منهما معجم أو كتاب أُلِّفَ في علم العربية قط. وبهذا نرى أن ما يرمى به الشاهد النحوي في المستوى الأدائي من تباين وخلط لا يصح أن ينتظم الشاهد القرآني ألبتة؛ لأنه نصّ معجز. في حين يمكن أن يتسرب التباين والخلط والاضطرار - على نحو ظاهر- في كلام العرب (شعرهم ونثرهم)؛ ولذلك نجد كتبا كثيرة جرّدت لمعالجة مظاهر الخلط والاضطراب في كلام العرب من مثل: التنبيه على حدوث التصحيف لحمزة بن الحسن الأصفهاني (ت٣٦٠هـ)، والتنبيهات على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة البصري (ت٣٧٥هـ)، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري (ت٣٨٢هـ). وبناء على ما تقدَّم يُعَدُّ الشاهد القرآنيّ أرفع شواهد العربية وأعلاها، وأصلحها لأن تقام عليه دراسة النحو واستنباط قوانين اللغة، لذا كان له أثره الواضح في استحداث عدد من قوانين العربية، أو تثبيتها وتقريرها، أو التفريع عليها وتعديلها، وهو ما أشرنا إلى أمثلة منه في محاولات عدد من علماء العربية المتأخرين ومن ثم المعاصرين من مثل: الدكتور عبد العال سالم مكرم في كتابه: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، والدكتور محمد سمير نجيب اللبدي في كتابه: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، والدكتور أحمد مكي الأنصاري في كتابه: نظرية النحو القرآني، والدكتور خليل بنيان الحسون في كتابه: النحويون والقرآن، والدكتور سعدون بن أحمد بن علي الربعيّ في كتابه: النحو القرآني بين الفراء والزَّجَّاج والزمخشري.

هوامش البحث

(١) ينظر: نظرية النحو القرآني، د. أحمد مكي الأنصاري ٢٤.
(٢) مدرسة الكوفة: ٥١.
(٣) سورة هود: ١.
(٤) الخصائص: ١٤/٢.
(٥) شرح الرضي على الكافية: ٢٠٤/٣، الشاهد رقم ٥٠٣.
(٦) شرح الرضي على الكافية: ٣٧٣/٤، الشاهد رقم ٨٦٢.
(٧) ينظر: نظرية النحو القرآني ٤٩-٥٠.
(٨) ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي ١٧٨/٤-١٧٩.
(٩) ينظر: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، د.محمد سمير نجيب اللبدي ١٩٦.
(١٠) سورة الحاقة: ٢٠.
(١١) سورة القيامة: ٢٨.
(١٢) سورة البقرة: من الآية ٢٣٠.
(١٣) سورة الفتح: من الآية ١٢.
(١٤) البرهان في علوم القرآن ١٨٠/٤.
(١٥) ينظر: المقتضب للمبرد ١٨٨/٤، وأسرار العربية ١٤٣، والنحو القرآني بين الفراء والزجاج والزمخشري ٢٧٤-٢٧٥.
(١٦) سورة يوسف:٣٦.
(١٧) سورة المجادلة: ٢.
(١٨) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٠٢/١-٣٠٣.
(١٩) ينظر: مدرسة الكوفة ٣٤٢.
(٢٠) سورة الأحزاب: ١٩.
(٢١) معاني القرآن: ٣٢٩/٢.
(٢٢) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ١٥٠/٣، وارتشاف الضرب ٤ /١٨٣٨، والبرهان في علوم القرآن ١٧٣/٣ ،
(٢٣) ينظر: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي ١٩٧.
(٢٤) سورة الواقعة: ٨٢.
(٢٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن ١٧٣/٣.
(٢٦) من ذلك: الآية ٩٦ من سورة طه، والآية ٧ من سورة الحشر، والآية ٣٢ من سورة الحج.
(٢٧) ينظر: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي ٢٠٩ - ٢٢٢.
(٢٨) الإيضاح في علوم البلاغة: ٧٤.

(٢٩) أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري: ١٣٥.
(٣٠) المفصل في صنعة الإعراب: ٣٥٢.
(٣١) سورة البقرة: من الآية ٢٨٠.
(٣٢) سورة النساء: ٤٠، وقد قرأ برفع (حسنةٌ) ابن كثير ونافع، وقرأ الباقون بنصبها. ينظر: السبعة في القراءات ٢٣٣.
(٣٣) سورة مريم: ٢٩.
(٣٤) سورة الروم: ١٧.
(٣٥) سورة الشورى: ٥٣.
(٣٦) سورة هود: ١٠٧، ١٠٨.
(٣٧) أسرار العربية: ٨٦.
(٣٨) شواهد التوضيح والتصحيح، لابن مالك: ١١٤.
(٣٩) ديوانه: ١٢١.
(٤٠) سورة البقرة: من الآية ٨٤.
(٤١) سورة البقرة: من الآية ٦٠.
(٤٢) سورة النحل: ٨١.
(٤٣) ينظر: أسرار العربية: ١٦٠، وشرح المفصل: ٦١٧/٣، وأثر القرآن والقراءات في النحو العربي ٢١٠-٢١١.
(٤٤) مغني اللبيب: ٦٧/١.
(٤٥) سورة الطور: ٣٩.
(٤٦) أسرار العربية: ١٦٠.
(٤٧) سورة الزخرف: من الآية ١٦.
(٤٨) شرح المفصل: ٣/ ٦١٩.
(٤٩) سورة الرعد: ١٦.
(٥٠) مغني اللبيب: ٦٨.
(٥١) سورة النمل: من الآية ٨٤.
(٥٢) سورة الملك: ٢٠.
(٥٣) ينظر: مغني اللبيب: ٦٧ - ٦٨
(٥٤) سورة النساء: ١.
(٥٥) ينظر: البحر المحيط ١٥٧/٣.
(٥٦) ينظر على سبيل التمثيل الآيات: ٢١٧ من سورة البقرة، و١٢٧، و ١٦٢ من سورة النساء، و ٢٠ من سورة الحجر.

(٥٧) في باب عطف النسق: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٣٩.
(٥٨) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٣٩، ونظرية النحو القرآني ٧٤- ٧٨.
(٥٩) شرح الكافية الشافية: ١/ ٣١٨.
(٦٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٠٠ -١٠١.
(٦١) سورة البقرة: من الآية ٤٥.
(٦٢) سورة البقرة: من الآية ١٤٣.
(٦٣) سورة يوسف: من الآية ٦٦.
(٦٤) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٨/١، ونظرية النحو القرآني ٩٧ - ٩٨.
(٦٥) شرح ابن عقيل: ٢/ ١٠٢.
(٦٦) سورة الكهف: ١٨.
(٦٧) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٦/ ٧٧.
(٦٨) سورة الأنعام: ٩٦.
(٦٩) نظرية النحو القرآني: ١٢٠.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، د. محمد سمير نجيب اللبدي، ط١ دار الكتب الثقافية، الكويت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب،ط١ مكتبة الخانجي مصر ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط١ دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، نشر مكتبة دار العروبة، القاهرة.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ١٤١١هـ -١٩٩٠.
- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر للطباعة بيروت، لبنان.

- الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د. محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة، مصر.

- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: د. شكري فيصل،ط دار الفكر، بيروت١٣٨٨ه.

- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، مصر، ١٤٠٠هـ.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر ١٩٦٤ م.

- شرح التسهيل، لابن مالك الأندلسي، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، مصر.

- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط١ مطبعة جامعة قاريونس ١٣٩٨ هـ- ١٩٧٨ م.

- شرح الكافية الشافية، للإمام أبي عبدالله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود،ط١ دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المثنى، القاهرة.د ت.

- شواهد التوضيح والتصحيح، لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

- مدرسة الكوفة ، د. مهدي المخزومي، ط٢، مطبعة عيسى الحلبي، مصر.

- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: محمد علي النجار و أحمد يوسف نجاتي، ط٣، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط دار الصادق.

- المقتضب، للمبرد، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

- النحو القرآني بين الفراء والزجاج والزمخشري، د. سعدون بن أحمد بن علي الربعيّ، ط١، مؤسسة دار الصادق ودار الرضوان للنشر، الأردن ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.

- نظرية النحو القرآني، د. أحمد مكي الأنصاري، ط١ مطابع أبو الفتوح ١٤٠٥ هـ.